تداعيات الفساد وعلاقته ببعض اهداف التنمية المستدامة

The repercussions of corruption and its relationship to some of the sustainable development goals

إعداد

مصطفى رفاعى الليثى

إشراف

أ.د / فادية محمد أحمد عبد السلام

رئيس معهد التخطيط الاسبق

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة

الماجستير المهني "التخطيط للتنمية المستدامة"

2022/2021

تداعيات الفساد وعلاقته

ببعض اهداف التنمية المستدامة

المقدمة

المبحث الأول

القسم الأول

أولا: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد نيويورك 2004

ثانيا: مفهوم وتعريفات مختلفة عن الفساد

ثالثا: أنواع الفساد

رابعا: اسباب الفساد

القسم الثانى

آثار الفساد

- الاثار المترتبة على وجود الفساد فى المجتمع
- الأضرار الذى يسببها الفساد على المؤسسات
- الأضرار الذى يسببها الفساد على الافراد

المبحث الثانى

أولا: أهداف التنمية المستدامة وغاياتها

مفهوم وتعريف التنمية المستدامة

المبحث الثالث

أولا: التنمية المستدامة و الفساد

ثانيا: تأثيرات الفساد على بعض اهداف التنمية المستدامة

ثالثا: بعض طرق مكافحة الفساد

التوصيات

المراجع

مقدمــة:

منذ ما يقرب من ٢٥٠٠ عام أشارت إحدى المخطوطات الهندية إلى أثر الفساد على الإدارة الاقتصادية وناشد كاتبها الحاكم العمل على محاربة هذه الآفة وفي العصور الوسطى أدرك المفكر الإيطالي دانتي Dante الآثار السلبية للفساد ورأى أن المكان الطبيعي للفاسدين والراشين هو الدرك الأسفل من النار وفي العصر الحديث جاء النص في الدستور الأمريكي صراحة على أن الرشوة هي إحدى الجريمتين اللتان تبرران عزل (الرئيس الأمريكي من منصبه).

لقد بدأ برنامج الإصلاح المصري يؤتى بنتائج مشجعة، ان المؤشرات الاقتصادية تشير إلى تحقيق الاستقرار، مع زيادة نمو الإجمالي الناتج المحلي وتراجُع التضخم واستمرار الوضع المالي وفقا للخطة الموضوعة ووصول الاحتياطيات الدولية إلى أعلى مستوياتها منذ عام 2011. " لقد كان هذا الوضع مستمرا حتى اندلاع الحرب السوفيتية مع أوكرانيا" وقد حافظ القطاع المصرفي على ثباته في مواجهة الصدمات المتوسطة، ولكنه سيتطلب جهودا مستمرة للحفاظ على السياسات الحذرة والتقدم في الإصلاحات الهيكلية لدعم هدف الحكومة المتمثل في تحقيق النمو المستدام وخلق فرص العمل على المدى المتوسط.

يتواجد الفساد في الدول الغنية والفقيرة ولكن طبيعة الفساد واليات عمله وتأثيراته على المجتمع تختلف من دولة و اخرى ان الفساد يعيق التنمية ويؤثر على الانسان والكوكب و الازدهار و السلام والشراكة حيث ان الفساد يشكل تهديدا أساسيا لجميع الدول والعالم ويؤثر على حياة الناس و المعيشة حيث ان الفساد يكلف القطاع الصحى العالمى حوالى 800 بليون دولار (WHO) منظمة الصحة العالمية.

ان الأهداف 17 للتنمية المستدامة تقود العالم الى مستقبل أفضل

يؤدي الفساد إلى فشل السوق وفشل السوق يقود إلى الفساد حيث يكون للشركات دور رئيسي تلعبه وإذا أردنا أن يكون لدينا أي أمل في تحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على النحو المنصوص عليه في أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة فإننا بحاجة إلى فهم أفضل لكيفية تأثير الفساد على كل هدف من الأهداف والتأثيرات على النمو الاقتصادي وتزيد من عدم المساواة وتبطئ التحسينات في الرخاء والرفاه.

ويؤدي الفساد إلى ضعف المؤسسات ويخلق الظلم وانعدام الأمن ويدمر العدالة والإنصاف ويحرم البشرية من أساسيات الحياة مثل الرعاية الصحية والتعليم والمياه النظيفة والصرف الصحي والإسكان ومصادر للطاقة كما أنه يوقف النمو الاقتصادي والتنمية ويهدد الموارد البيئية ويدمر الابتكار مما يجعل عالمنا أكثر اضطرابا.

في السياقات الاستبدادية حيث تقع السيطرة على عاتق قلة قليلة، تكون الحركات الاجتماعية آخر ما تبقى من ضابط للسلطة. إن السلطة الجماعية التي يملكها الناس العاديون من جميع مناحي الحياة هي التي ستحقق المساءلة في نهاية المطاف[1].

والفساد له تأثير على تحقيق الأهداف وعلى الرغم من أن العديد من الشركات التزمت علنا بمكافحة الفساد والالتزام بأهداف التنمية المستدامة إلا أن هناك فهما ضعيفا للربط بين الاثنين.

لقد انتشرت ظاهرة الانحراف والفساد بالمجتمعات المختلفة وانتشرت إلى درجة خطيرة مما ترتب عليها سلبيات على الأسر والمجتمع من جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والأمنية. وهذا ما يتطلب من كافة الاطراف التدخل من أجل إنقاذ المجتمع.

يعتبر الإبلاغ عن الفساد من بين الاليات التي بنيت فعاليتها لاسيما على المستوى العملي في التصدي لظاهرة الفساد على المستويين الدولي والداخلي وفي القطاعين العام والخاص وهذا عن طريق فضح أفعال الفساد.[2]

جاء الاعتراف القانوني بألية الإبلاغ عن الفساد في أحكام اتفاقيات مكافحة الفساد لكن عدم الإلمام بكل الجوانب الأساسية في تفعيل هذه الآلية في ضمان مكافحة فعالة للفساد لاسيما في تقرير حماية ناجعة لمبلغي الفساد من كل أشكال الانتقام للدفع ببعض المنظمات الدولية إلى ضرورة الاهتمام بالية الإبلاغ عن الفساد وهذا عن طريق إصدار تقارير دولية واعتماد توصيات تدفع الدول بضرورة الاعتراف بهذه الالية وكذا تقرير حماية لمبلغي الفساد.

فى عام 1988 لخص الاقتصادي الأمريكي روبرت كليتجارد العوامل التي تشجع الفساد في "معادلة الفساد" الشهيرة: قال Klitgaard .A :C = M + D − A "الفساد يساوي الاحتكار بالإضافة إلى السلطة التقديرية ناقص المساءلة".[3]

---

(1) [1] **Daniel Eriksson** *Chief Executive Officer, Transparency International Secretariat*

[2] منقول عن:د .كمال أمين الوصال: الفساد دراسة في الأسباب والآثار الاقتصادية مجلة التجارة والتمويل كلية التجارة جامعة طنطا مصر عدد ٢ 2008 ص 255

[3] The Nexus between Corruption, Sustainable.

الهدف من هذا البحث

- المعرفة الأساسية بالفساد وتعريفاته والمفهوم والبيئة التي يعمل فيها وعلاقته ببرنامج الأمم المتحدة للتنمية واتفاقية مكافحة القساد.
- معرفة العناصر الأساسية لعمليات الفساد والرصد في برنامج الأمم المتحدة للتنمية.
- وضع الاليات لمكافحة الفساد.

المبحث الأول

القسم الأول

1- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد نيويورك 2004

دخلت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) حيز التنفيذ في ١٤ ديسمبر ٢٠٠٥ وهي تُعد الاتفاقية الأكثر قوة في مكافحة الفساد على نطاق عالمي. وحتى يناير 2013 صادقت عليها ١٦٥ دولة. تلزم الاتفاقية الدول الأطراف فيها بتنفيذ مجموعة واسعة ومفصلة من تدابير مكافحة الفساد التي تؤثر على قوانين ومؤسسات وممارسات وأيضا التعاون الدولي في تلك الدول . مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية مكافحة الفساد للأمم المتحدة هو صك تنفيذ هذه الاتفاقية.

للقضاء على الفساد يجب تعزيز الشفافية والمساءلة والنزاهة على جميع المستويات وفي جميع قطاعات المجتمع.

ثانيا :- مفهوم و تعريفات مختلفة عن الفساد

يظهر الفساد في العديد من المظاهر. في حين أن الرشوة هي الأكثر شيوعا فإن التزوير الانتخابي والمحسوبية والاستيلاء على اموال الدولة والاختلاس يمكن أن يكون لها جميعا آثار ضارة على المجتمع. ولا يوجد تعريف واحد يمكن أن يشتمل على جميع مظاهر الفساد وقد حدث تحول قوى من حيث مكافحته – وهو ما يحدث بصورة متزايدة من خلال التعاون بين أصحاب المصلح ومبادرات العمل الجماعي الخاصة بقطاعات معينة واستخدام التكنولوجيا الجديدة واتباع نهج "أصحاب المصلحة" الأكثر توسعا إزاء الرأسمالية وتحسين تقييم الآثار ورفع مستوى الوعي العام. وستكون مكافحة الفساد بجميع أشكاله ضرورية لتحقيق تنمية مستدامة حقا.

توجد اختلافات في التعبير عن معنى الفساد وذلك لتواجده بصور مختلفة فى السياسة والعلوم الاجتماعية والعلوم الاقتصادية والعلوم الإدارية وفى ازمنه مختلفة مع اختلاف المرجعية القانونية أو التشريعية أو الثقافية لوضع تعريف موحد الفساد.

يزدهر الفساد في الظروف التي تكون فيه مؤسسات الدولة وافراد المجتمع فى حاله من الضعف وانتشار السلوك الفاسد في كل مرة يتم التعامل فيها مع اجهزة الدولة المقدمة للخدمات مثل الصحة والتعليم والصرف الصحي والمياه والكهرباء والخ ..... وذلك لأنه من السمعة السابقة بين افراد المجتمع فان هذه الاجهزة لديها سمعه بان لا شيء يتم بدون رشوة – احد جرائم الفساد. كما أن انشار الفساد يجعل من الصعب معالجته.

ان الفساد يفقد المجتمع الثقة في المؤسسات العامة و يرسخ لدى الافراد أداء سيء عن الحكومة واجهزة الدولة. ويؤدى الى توزيع غير عادل للخدمات العامة على الفئات المهمشة والضعيفة والفقيرة مما يؤدي إلى زيادة عدم المساواة. أن العديد من أشكال الفساد تؤثر على كل من الرجال والنساء والأطفال الذين يمثلون أيضًا نسبة أعلى من فقراء العالم.

2.1 – مفهوم الفساد:

لقد لاقت مشكلة الفساد (الفساد Corruption) اهتمام الكثير من الباحثين المتخصصين والمهتمين والمسئولين وأصحاب القرار واتفقت الآراء على ضرورة وضع وتأسيس إطار عمل مؤسسي الغرض منه تحديد المشكلة وعلاجها من خلال خطوات جادة ومحددة ومكافحة الفساد بكل صوره ومظاهره وفي كافة مجالات الحياة لتعجيل عملية التنمية الاقتصادية.

والفساد موجود في كافة القطاعات الحكومية والخاصة فهو موجود في أي تنظيم يكون فيه للشخص قوة مسيطرة أو قوة احتكار على سلعة أو خدمة أو صاحب قرار وتكون هناك حرية في تحديد الأفراد الذين يستلمون الخدمة أو السلعة أو تمرير القرار لفئة دون الأخرى.

والفساد يعني: الخروج عن القانون والنظام العام وعدم الالتزام بهما من اجل تحقيق مصالح سياسية واقتصادية واجتماعية للفرد أو لجماعة معينة من خلال الوظائف العامة.

ووفقاً **للبنك الدولي** يمكن وصف الفساد على أنه إساءة استخدام السلطة العامة لأجل الفائدة الشخصية.

وجاء في **موسوعة العلوم الاجتماعية** تعريف الفساد: هو استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح أو منافع خاصة ويشتمل ذلك بوضوح على جميع أنواع رشاوي المسؤولين المحليين أو الوطنيين أو السياسيين ولكنه يستبعد الرشاوى التي تحدث فيما بينهم في القطاع الخاص.

وهناك اتفاق دولي على تعريف الفساد كما حددته "**منظمة الشفافية الدولية**" بأنه " كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو جماعته."

وصندوق النقد الدولي (IMF) له مفهومه الخاص للفساد حيث يراه بأنه (علاقة الأيدي الطويلة المتعمدة التي تهدف لاستنتاج الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد أو لمجموعة ذات علاقة بالآخرين)

وقد اختارت **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد للعام 2003** ألا تعرف الفساد تعريفاً فلسفياً أو وصفياً بل اتجهت إلى تعريفه من خلال الإشارة إلى الحالات التي يترجم فيها الفساد إلى ممارسات فعلية على أرض الواقع ومن ثم القيام بتجريم هذه الممارسات وهي الرشوة بجميع صورها في القطاعين العام والخاص والاختلاس بجميع صوره والمتاجرة بالنقود والتزوير وإساءة استغلال الوظيفة وتبييض الأموال والثراء غير المشروع وغيرها من أوجه الفساد الأخرى.

إن الفساد يحدث عندما يقوم موظف بقبول رشوة أو ابتزاز أو تزوير لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاوى للاستفادة من سياسات أو إجراءات للتغلب على منافس وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين كما قد يحدث الفساد بأوجه أخرى كاللجوء في تعيين الأقارب إلى المحسوبية وكذلك سرقة أموال الدولة بطرق متعددة.

الفساد يضر بالضعفاء ويرسخ عدم المساواة

عندما يجبر المسؤولون في المؤسسات العامة المواطنين على دفع ثمن الخدمات التي ينبغي أن تكون مجانية فإن أفراد المجتمع الأكثر فقرا وضعفا بمن فيهم النساء والفتيات يعانون بشكل كبير. وفي الأسر المعيشية المنخفضة الدخل يمكن للرشوة الصغيرة للحصول على الخدمات التعليمية أن تؤثر بشكل كبير على الدخل المتاح للأسرة.

هناك ثقة ان الحكومة في الدول النامية قادرة على مكافحة الفساد بنسبة 38٪ من الناس. تعتبر الحكومات في بنغلاديش وملديف وسريلانكا الأكثر ثقة في مكافحة الفساد. وكانت وسائط الإعلام المؤسسية الأكثر ثقة في الهند ونيبال وباكستان أفادت أعلى نسبة من الناس بأنهم لا يثقون في "أحد" لمكافحة الفساد.

هناك أنواع كثيرة للفساد منها على سبيل المثال الرشوة والاختلاس والسرقة والاحتيال والكسب غير المشروع والابتزاز وإساءة استخدام السلطة والمحسوبية.

الناس إما يحاربون الفساد أو يقعون ضحايا له منذ عقود. لذا هل يجب أن نقبلها كسمة من سمات الحياة و نتقبله أو نحاول محاربته ؟.

من الأسباب الرئيسية للفساد وفقا للدراسات القصور في الحفاظ على المبادئ الاخلاقية السليمة[4]

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة هي جزء رئيسي من التشريعات الدولية التي تتصدى للجريمة المنظمة. ومع وجود 187 دولة طرفا فإنها واحدة من أكثر تشريعات الأمم المتحدة تصديقا ولكن لا يوجد دليل ملموس يذكر على فعاليتها.

[4] **United Nations Convention against Transnational Organised Crime (UNTOC)**

ثالثا :- أنواع الفساد

- الرشوة.
- الاختلاس والسرقة والاحتيال.
- الكسب غير المشروع.
- الابتزاز.
- شبكات الجريمة المنظمة
- إساءة استخدام السلطة التقديرية.
- المحسوبية والوساطة.

تعريفات افساد منها:

أولا: الفساد طبقا للمجال الذي ينتشر فيه:

الفساد العقائدي:

التحريف والتشكيك في تعاليم الدين والعقيدة وهو من أخطر انواع الفساد الذى يصيب الانسان والبشرية.

الفساد السياسي:

الأوسع انتشار في استخدام السلطة لأهداف غير مشروعة و تكون سرية لتحقيق مكاسب شخصية تسهل النشاطات الإجرامية كالاتجار بالمخدرات وغسيل الأموال وايضا التمويل السياسي فى الدول الأجنبية فان الحياة السياسية هي صراع على النفوذ والمصالح والموارد.

أهم صوره للفساد السباسى هى الأحزاب وقضايا التمويل وشراء الأصوات وتزوير الانتخابات وتتزامن مع تمويل الحملات السياسية وايضا مرتبط بالفساد البيروقراطي بل موجودة في كثير من الأنظمة الديمقراطية اذ لا يمكن فصل المال عن السياسة، وقبول السياسيين لدفعات مالية، في امريكا لتمويل الحملات الانتخابية وتشجع صفقات التبادل المنفعي في فرنسا وايطاليا والتبرعات الغير قانونية للحملات وإغراء ورشوة الناخبين بها.

الفساد الاقتصادي:

يرتكب ضد الدولة عن طريق دفع الرشوة والعمولة المباشرة للموظفين والمسؤولين في الحكومة لتسهيل وتسريع عقد صفقات رجال الأعمال والشركات المحلية والأجنبية.

الفساد الاجتماعي:

خلل في القيم الاجتماعية حيث لا يوجد ولاء للوظيفة وعدم احترام الرؤساء وعدم تنفيذ الأوامر وينتشر في اغالب طبقات المجتمع.

الفساد الأخلاقي:

أكد الإسلام على الأخلاق "وإنك لعلى خلق عظيم" "إن من أحبكم إلي وأقربكم مني مجلسا يوم القيامة أحسنكم أخلاقا....." فحسن الخلق يرجع إلى الاعتدال وقوة العقل والحكمة في مقابل الغضب والشهوة واصلاح وترويض النفس والتنشئة الاجتماعية الصحيحة تأتي من التوجيه الصحيح والتعليم، طالما أن الإنسان في داخله مبادئ.

الفساد الثقافي:

الإضرار بالوسائل والمقدرات الثقافية لتحقيق مصلحة خاصة كتبني أفكار أو الدعوة إليها لأهداف شخصية ومن صوره المناداة بإحلال بعض القيم الأجنبية محل القيم الإسلامية خاصة في المعاملات التجارية والمؤسسات المصرفية ووسائل الإعلام ومناهج التعليم (أخطر الأنواع لأنه يصعب الإجماع على إدانته أو سن تشريعات تجرمه لحصانته بحرية الرأي وحرية الإبداع.

الفساد الإداري:

من أهم أنواع الفساد عبر التاريخ وهو آفة سلوكية تمس جميع المجتمعات وإن اختلفت في تحليل مفهومه ومكوناته البعض يؤكد على أن الفساد الإداري في بلاد العالم الثالث يختلف بنوعه وأسبابه عما هو عليه في البلاد الاخرى لتفاوت المستوى الاقتصادي واختلاف نظم القيم والأخلاق ويشمل مخالفات يرتكبها الموظف منها عدم القدرة على التحكم في ضوابط العمل تغليب المصلحة الشخصية و الامتناع عن أداء ما يسند إليه وعدم الإحساس بالمسؤولية نتيجة لغياب القواعد والمعايير التي تمكن الفرد من التمييز بين الصواب والخطأ وغياب قيم وأخلاقيات الفضيلة والتصرف الصحيح الذي يحتاجه الإداري والمعبر عن المبادئ حتى يتفادى هجوم المواطنين والإعلام روبرت تلمان

رأى أن دوافع الفساد هي وجود بيئة فاسدة تساند فيه السياسة العامة للحكومة اذا كانت نظاما بيروقراطيا يتسم بسوء التنظيم وبيروقراطية القيادات المتمثلة في تعدد القادة وتضارب اختصاصاتهم وتضخم الجهاز الوظيفي ونقص المهارات السلوكية وإشغال المناصب العليا بعناصر غير كفؤة بالمحاباة والمحسوبية فأحدثت انعكاسا خطرا حال دون تولية الأصلح.

الفساد القضائي: –

يواجه القضاء أزمة ثقة كما يظهر في قياس الفساد العالمي لمنظمة الشفافية من خلال جدول نسبة الأفراد الذين تعاملوا مع القضاء سنة 2006 ودفعوا رشاوى.

و تعريفه لدى منظمة الشفافية الدولية يمثل تأثير سلبي على نزاهة عملية التقاضي من أي جهة داخل نظام المحاكم كاستبعاد أدلة لتبرئة متهم مذنب أو التلاعب في مواعيد القضايا او تلخيص أو تشويه إجراءات التقاضي أو الشهادة قبل إصدار الحكم اذا انعدمت محاضر الجلسات أو فقدان ملف أو مستند أو عبثت الشرطة بالأدلة أو عدم تطبيق النيابة معايير موحدة على الأدلة التي تأتي من الشرطة أو قطع أي سبيل للإنصاف القانوني وذلك فى البلدان التي تحتكر فيها النيابة توجيه الاتهام أمام المحاكم.

حدود الفساد القضائى : –

القضاء كان ولا يزال سلطة تقوم على إكمال سلطة المشرع وإبرازها وتطبيقها وكان في إحدى فترات التاريخ يمارس جزءا من التشريع حيث وصل الأمر بالقضاه إلى وضع التشريعات والأنظمة.

رابعا : أسبابه :

- عدم تعيين القضاة على أساس الجدارة وتعين أبناء القضاة.
- ضعف المرتبات وظروف العمل وانعدام التدريب,
- عمليات نقل وعزل القضاة غير العادلة بتهمة الفساد لتسيسها.
- إجراء المحاكمة المبهمة.

تداعياته: –

يعيق الفساد العدالة ويحرم الضحايا والمتهمين من الحق الانساني في المحاكمة العادلة والنزيهة ويضعف قدرة المجتمع على التصدي للإرهاب والجرائم المحلية والدولية ويقلل التجارة والنمو الاقتصادي النظم القضائية الفاسدة تقضى على الثقة في الحكم.

الفساد المنظم :-

ينتشر في مختلف المنظمات والهيئات والمؤسسات من خلال إجراءات وترتيبات مسبقة معينة ومحددة يعرف منها مقدار الرشوة وآلية دفعها وكيفية إنهاء المعاملة مع ضمان عدم توقفها يحدث حين يدير العمل برمته شبكة مترابطة للفساد يستفيد ويعتمد كل عنصر منها على الآخر مدير الادارة ومدير المشروع والمدير المالي.

يتكيف الفساد مع السياقات المختلفة والظروف المتغيرة. يمكن أن تتطور استجابة للتغيرات في القواعد والتشريعات وحتى التكنولوجيا. [5]

الفساد غير المنظم (العشوائي): -

يحدث من قبل صغار الموظفين يعبر غالبا عن سلوك شخصي كالاختلاس المحدودة أو الرشوة الخفيفة أو سرقة أدوات مكتبية وهو أكثر خطورة من سابقه لتتعدد خطوات دفع الرشوة بدون تنسيق مسبق ولا يمكن ضمان إنهاء المعاملة فيها وهذا يعرقل سير الأعمال مما يجعل اثره مضاعفا.

قد يكون الفساد فرديا أو مؤسسيا أو منظما وقد يكون مؤقتا أو في مؤسسة معينة أو قطاع معين من أخطر أنواع الفساد على المجتمع ذلك المتمثل في الاكراميات وما شابه.

إن قدرة الدول النامية على محاربة الفساد والحد من نموه وانتشاره لا تزال رهينة الإرادة السياسية وهذه الإرادة غير متوفرة في غالبية الدول النامية والعربية انطلاقا من ضعف القوانين ومدى احترامها والتطبيق الفعلي لها.

[5] **United Nations Convention against Transnational Organised Crime (UNTOC)**

رابعا اسباب الفساد في مصر:[6]

الأسباب الرئيسية للفساد هي وفقا لدراسات اللجنة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

أسباب اقتصادية :-

- حجم وهيكل الحكومة.
- انخفاض مستويات الدخل
- لقد أدى غياب العدالة الاجتماعية والتوزيع الغير عادل للدخول والثروات الى انخفاض مستوى الدخول، وتركزت الثروات في أيادي فئة لا تتسم بالشفافية في مصر.
- تدنى المرتبات والجور في القطاع الادارى في الدوله.
- احتكار العديد من السلع الاستراتيجية دون مبرر اقتصادي واضح.
- زيادة معدلات التضخم مما يؤثر على ارتفاع الأسعار للسع والخدمات مع انفاض القيمة الشرائية للنقود.
- ارتفاع معدلات الاستهلاك لدى طبقة معينه مما يؤثر على احتياجات الفئات الأخرى الأقل دخلا.
- المبالغة في الانفاق الحكومي وذللك بالرغم من جهود الحكومة لضبط انفاق الجهاز الإداري للدولة.
- الانفاق بصورة مبالغ فيها على السيارات والتجهيزات المكتبية.
- انخفاض الانفاق الحكومي.
- عدم السيطرة على الصناديق الخاصة حتى الان رغم المرجعات المستمرة لها.
- **الأسباب الإدارية:-**

- مازال هناك قصور في الهياكل التنظيمية للجهاز الحكومي والإداري رغم الإصلاحات الهيكلية التي قامت بها الدوله.
- مازال هناك تداخل كبير في الاختصاصات بين الجهات الحكومية وبعضها.

[6] اللجنة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

- احد أسباب انتشار الفساد الإداري في مؤسسات الدولة هو الاختيار الفاسد للقيادات حيث ان المصلحة الشخصية للقيادة اولي من المصلحة العامة.
- البيروقراطية الحكومية وتعقد الإجراءات.
- عدم وجود رقابة على أسلوب تعامل الموظفين مع المواطنين.
- عدم وجود قنوات اتصال معلنة واضحه مع كبار المسئولين.
- ضعف الرقابة الداخلية على أجهزة الدولة.
- انظمة التعين والتقييم والترقية حيث في كثير من الأوقات يتم تعين أبناء العاملين وأيضا أسلوب الوساطة والمحسوبية.
- القصور وعدم عدالة توزيع الأجور في نظام المرتبات والأجور بوحدات الجهاز الإداري بالدولة.
- عدم ربط الحوافز بالإنتاج في بالرغم ان اجمالى الاجر جزء كبير منه حوافز.
- ضعف مستوى المديرين في الجهات الحكومية والجهاز الإداري للدولة.

أسباب قانونية :-

- عدم وجود حماية كافية للمبلغين عن الفساد والجرائم الأخرى.
- المدى الزمنى للإجراءات القانونية والقضائية طويل جدا.
- ضعف عقوبات المقررة غى في جرائم الفساد.
- تعدد القوانين واللوائح وتداخلها مع صعوبة فهم المواطن العادى لها، مما أدى الى وجود ثغرات كثيرة يتم استغلالها والتربح الغير مشروع من استغلال هذه الثغرات.

عدم توفر الشفافية:-

- وجود قيود إجرائية بشان التحقيق مع الدرجات العليا بالجهاز الإداري للدولة.
- عدم وجود حصانات كافية لأفراد الجهات الرقابية.
- ضيق قنوات الاتصال بين الجهات الرقابية وعدم تبادل المعلومات.
- عدم توفر معلومات ووعى بالأجهزة الرقابية واختصاصاتها بين افراد المجتمع.

الأسباب الاجتماعية :

- انتشار سلوكيات سلبية نتاج الظروف الاقتصادية وانخفاض المستوى الاخلاق بين فئات المجتمع.
- ضعف الشفافية وعدم احترام القانون.
- القبول الاجتماعي للفساد الصغير.
- ضعف الدور الإعلامي في التوعية ونشر المبادئ الجيدة للحد من ظاهرة الفساد الأخلاقي.
- غياب دور مؤسسات المجتمع المدني في نشر والتوعية بمشاكل الفساد وتأثيره على المجتمع.
- عدم ابلاغ المواطنين عن وقائع الفساد خشية اعقة إتمام مصالحهم.
- الديمقراطية والنظام السياسي.
- نوعية المؤسسات.
- الحرية الاقتصادية / انفتاح الاقتصاد.
- رواتب الخدمة المدنية.
- حرية الصحافة والقضاء.
- المحددات الثقافية.

يحدث الفساد في الظل، وغالبا بمساعدة المحترفين مثل المصرفيين والمحامين والمحاسبين ووكلاء العقارات، والأنظمة المالية المبهمة والشركات الوهمية المجهولة التي تسمح لمخططات الفساد بالازدهار والفاسدين بغسل وإخفاء ثرواتهم غير المشروعة.[7]

[7] United Nations Convention against Transnational Organised Crime (UNTOC)

القسم الثانى

آثار الفساد :

إن تأثير الفساد يتجاوز الأفراد الفاسدين أو زملاء العمل الأبرياء المتورطين أو المنظمات التي يعملون لصالحها في نهاية المطاف الفقراء هم الخاسرون.

إن الفساد يقضى على الثقة التي لدينا في القطاع العام أنه يضيع ضرائبنا ومخصصاتنا التي تم تخصيصها لمشاريع مجتمعية مهمة –وهذا يؤدى الى أنه يجب علينا تحمل خدمات وبنية تحتية اساسية رديئة الجودة.

الاثار المترتبة على وجود الفساد فى المجتمع :

من الأضرار الذي يسببها الفساد على المؤسسات الخسارة مالية والإضرار بمعنويات الموظفين الإضرار وسمعة المؤسسات والهيئات وتحويل الجهود والموارد بعيدًا عن تقديم وتحسين الأعمال والخدمات الأساسية للمجتمع وفقدان أموال دافعي الضرائب والتأثير على جودة السلع والخدمات وتقليل ثقة المجتمع الدولي والمحلي في السلطات والجهات الخدمية العامة والاضرار بالأعمال التجارية والصناعية.

- استخدام أقل كفاءة للموارد مع زيادة تكاليف المعاملات.
- حافز أقل للتطور التكنولوجي.
- انخفاض الالتزام والاستثمارات في حماية البيئة واستعادتها,
- انخفاض القاعدة الضريبية مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق العام (خاصة الشركات الصغيرة تتجنب الاقتصاد الرسمي),
- تدني الثقة في الأفراد والمؤسسات.
- انخفاض الاستثمار والتجارة الدولية (الخاص والعامة والمجتمع المدني على حد سواء),
- انخفاض النمو الاقتصادي وزيادة الفقر وعدم المساواة.

يمكن أن يحدث الفساد في أي مكان، في قطاع الأعمال، والحكومة،

والمحاكم، ووسائل الإعلام، والمجتمع المدني، وكذلك في جميع

القطاعات من الصحة والتعليم إلى البنية التحتية والرياضة.

الأضرار الذى يسببها الفساد على المؤسسات

- انخفاض الربحية من خلال انخفاض الإنتاجية والإيرادات والاستخدام غير الفعال للموارد
- انخفاض النتائج الإيجابية من الاستثمارات في البحث والتطوير
- تدهور الأوضاع المالية بسبب ارتفاع تكاليف الاستثمار المرتبطة بتقييم المخاطر
- تدني الثقة في ريادة الأعمال والابتكار
- عدم اليقين المتزايد مما يؤدي إلى تعظيم الربح على المدى القصير
- زيادة مخاطر الانتقام القانوني أو غيره من أشكال الانتقام عند اكتشافها
- الخسارة مالية
- الإضرار بمعنويات الموظفين
- الإضرار بسمعة المنظمة
- تحويل التركيز التنظيمي والموارد بعيدًا عن تقديم الأعمال والخدمات الأساسية للمجتمع
- زيادة التدقيق والرقابة والتنظيم.

النماذج المستوردة غالبا ما لا تعمل.

الأضرار الذى يسببها الفساد على الافراد :

- تتدهور الأوضاع بالنسبة للفئات الأكثر ضعفاً النساء والأطفال والسكان الأصليون والمعوقون لأنهم أكثر اعتمادًا على البنية التحتية الممولة من القطاع العام ونمو القطاع غير الرسمي وزيادة عدد الأشخاص الذين لا يستطيعون الوصول إلى شبكات الأمان الممولة من القطاع العام والدولة وتدهور ظروف العمل وانخفاض الوصول إلى المفاوضات الجماعية
- انخفاض مساعدات التنمية الدولية والاستثمارات الأجنبية المباشرة وزيادة معدلات الجريمة.

- إجراءات تأديبية
- الفصل من العمل
- اتهامات جنائية قد تؤثر على العلاقات مع العائلة والأصدقاء والزملاء.
- إجراءات تأديبية قد تصل الى الفصل من العمل الاتهامات الجنائية وايضا تؤثر على العلاقات مع العائلة والأصدقاء والزملاء.[8]

[8] **2 Primer-on-Corruption-and-Development-_2008_**

المبحث الثانى

أهداف التنمية المستدامة وغاياتها

أهداف التنمية المستدامة :-

من الأفضل تعريف مفاهيم التنمية المستدامة والفساد وسيادة القانون وبالتالي فهم العلاقة بين الفساد والتقدم في تحقيق التنمية المستدامة. الفساد ظاهرة معقدة لا تزال مستمرة في العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم ولها تأثير مباشر على الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة –الاجتماعية والاقتصادية والبيئية –وتؤثر على كل من الركائز الخمس لجدول أعمال عام 2030: الناس والكوكب والرخاء والسلام والشراكات."

التنمية المستدامة هي مجموعة من الأهداف العالمية التي اتفقت عليها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام 2015 كجزء من أجندة الأمم المتحدة لعام 2030 .

وتدور التنمية المستدامة حول ثلاث محاور هم

- المحور الاجتماعي: وهذا يتعلق بالأعراف والقيم الإنسانية والعلاقات والمؤسسات.
- المحور الاقتصادي: يتعلق هذا بتخصيص وتوزيع الموارد الشحيحة.
- المحور البيئي (الإيكولوجية): وهذا ينطوي على مساهمة كل من الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها على البيئة ومواردها.

يشعر الناس أن الفساد في بلادهم قد ازداد في السنوات الثلاث الماضية.

وقد كان هذا الشعور أقوى في الدول ضعيفة النمو حيث شعر ثلاثة من كل

أربعة أشخاص بأن الفساد قد ازداد على مدى السنوات الثلاث الماضية.

وتوجه هذه الأهداف السبعة عشر الجهود الوطنية الرامية إلى إنهاء الفقر والحد من عدم المساواة وتوفير الرعاية الصحية والتعليم للجميع ومعالجة تغير المناخ وأكثر من ذلك بكثير باختصار ينبغي أن تقودنا إلى عالم أفضل ونحتاج الى:

- ✓ نشر مفاهيم التنمية المستدامة بجميع المؤسسات التعليمية شاملة الطلاب بالجامعات والمدارس أيضا .
- ✓ نشر (دراسات عن البيئية –التخطيط البيئي –الموازنة –الميزانية –التغيرات المناخية –تقييم المشروعات التنموية –دعم اتخاذ القرار –تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص والمشاركة مع المجتمع المدنى من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- ✓ نشر مفاهيم حماية النظم الأيكولوجية والبرية ومكافحة التصحر والمحافظة على التنوع البيولوجي.
- ✓ نشر مفهوم حفظ البحار والمحيطات وتطبيق منع التلوث البحري.
- ✓ نشر تطبيقات الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية
- ✓ تعزيز مفاهيم وتطبيقات المحافظة على البيئة نظيفة ودون تلوث أو تدهور .
- ✓ نشر ثقافة انتشار المساحات الخضراء والحياة بالمدن الجديدة .
- ✓ نشر ثقافة دعم وتطوير التكنولوجيا فى جميع المجالات (الصناعية . الزراعية . التجارية . البيئية . الاجتماعية ...إلخ).
- ✓ نشر مفاهيم تعزيز نمو الناتج المحلى الإجمالي
- ✓ نشر مفاهيم ومنهجيات ترشيد استخدامات الطاقة والمياه وغيرها من تطبيقات التنمية المستدامة .

إن إعداد علماء الحاضر والمستقبل فى جميع التخصصات العلمية له مردود إيجابي على الاقتصاد الوطنى والناتج المحلي.

إن لامبالاة الناس هي أفضل أرض خصبة لنمو الفساد. ولا يمكننا أن نأمل في وضع حد للإفلات من العقاب على الفساد والفاسدين إلا بالعمل معا[9].

[9] **Delia Ferreira Rubio** *Chair Transparency International*

المبحث الثالث

أولا التنمية المستدامة والفساد

تعتبر مكافحة الفساد هدف هام بالنسبة لأهداف التنمية المستدامة

ان ترتيب مصر في مؤشر الفساد العالمي الصادر من منظمة الشفافية الدولية 117 من ضمن 180 دولة عام 2021، ان التأثير على الفقراء والافراد ذو الدخل المنخفض أكثر من غيرهم بالفساد بشكل كبير ويعيق الفساد النمو الاقتصادي وبذلك يزيد عدم المساواة وعدم التوازن في توزيع الموارد.

عند تطبيق آليات محكمه لمكافحة الفساد يمكن للمجتمعات في جميع أنحاء العالم أن تقلل من حدة الفقر وتجني ثمار تطبيق اهداف التنمية المستدامة على كافه المواطنين الآمنين والمتعلمين.

ان اهمية محاربة الفساد تضمن نجاح مبدأ "عدم ترك أحد وراءنا" الذي هو جزء لا يتجزأ من جدول أعمال عام 2030 وقد أدرجت أهداف محددة متعلقة بمكافحة الفساد في إطار الهدف 16 "تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة للجميع من أجل التنمية المستدامة وتوفير إمكانية الوصول إلى العدالة للجميع وبناء مؤسسات ذات صفة ومسؤولية وشاملة للجميع على جميع المستويات". وللوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في عام 2015 يجب على الحكومات في جميع أنحاء العالم أن تنفذ بالكامل الأهداف المنصوص عليها في الهدف 16.

وقد وضعت منظمة الشفافية الدولية أداة تسمح لمجتمع بقياس التقدم (أو عدمه) في إطار الهدف 16 على المستوى العالمي. وقد تم استخدم هذه الأداة في أكثر من 40 بلد لمحاسبة الحكومات على أدائها في التصدي للفساد.

نحن الان نمتلك ثروة من المعلومات عن مجهودات مكافحة الفساد في جميع أنحاء العالم ومن السهل ان نلاحظ أن هناك اوجه تقصير في العديد من الأنظمة مثل النظام القضائي والنظام السياسي والأموال القذرة.

إن اعتماد معايير النزاهة ومكافحة الفساد مع قوى السوق والسلوك والمجتمع هو قرار تجاري ذكي وخاصة بالنسبة للمؤسسات المهتمة بممارسة الأعمال مع مجموعة البنك الدولي وشركاء التنمية الآخرين وذلك الحصول على الحوافز الصحيحة.

""لا يمكن للسلام او التنمية او حقوق ان الانسان ان تزدهر في جو من الفساد ""[10]

ان العلاقة بين غسيل الأموال والفساد علاقة واضحة حيث انه يتم غسل الأموال الملوثة الشرعية عليها وإخفاء مصدرها خيت تسمح الأنظمة الحكومية الضعيفة التي بها قصور فى أنظمة الرقابة و المساءلة والشفافية بمستويات عالية من غسيل الأموال والفساد وعلاوة على ذلك فإن بعض أفقر البلدان في العالم هي الأكثر فسادًا وفقًا للتقارير الفساد العالمي الصادر عن منظمة الشفافية الدولية ووفقًا لمنظمة الشفافية الدولية يؤدي انخفاض وحدة واحدة على مؤشر الفساد المكون من 10 نقاط إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمقدار 0.3 إلى 1.8 نقطة مئوية.

- **تأثيرات الفساد على بعض اهداف التنمية المستدامة:**[11]

إن التصدي للفساد أمر حيوي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وبالأخص الهدف 16 (السلام والعدالة والمؤسسات القوية) والبند 16.4 إن أهداف الأمم المتحدة الطموحة للتنمية المستدامة التي من المفترض تحقيقها بحلول عام 2030 لا يمكن تحقيقها بالكامل ما لم يتم فهم الفساد والتعامل معه بشكل أفضل.

للقضاء على لفساد علينا ان ندعم ونعزز الشفافية والمساءلة

والنزاهة على جميع المستويات وفي جميع قطاعات المجتمع.

ان الفساد يؤدي إلى ضعف الثقة، وضعف الديمقراطية، ويعيق التنمية الاقتصادية، ويزيد من عدم المساواة، والفقر، والانقسام الاجتماعي، والأزمات البيئية. وبالإضافة إلى ذلك، يؤثر الفساد على الفئات المحرومة من السكان بشكل غير متناسب، مما يمنع الاندماج الاجتماعي ويزيد من عدم المساواة. فهو يؤثر على الرجال والنساء بشكل مختلف ويزيد من فرص الإرهاب والصراعات الداخلية. ولذلك ان الفساد يشكل تهديدا رئيسيا للتنمية المستدامة، والاستقرار السياسي، والنمو الاقتصادي. وايضا يتيح استخدام الأصول المسروقة عن طريق الفساد لتمويل جرائم أخرى، بما في ذلك الأعمال المتطرفة والإرهابية العنيفة، وقد اعترف مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة بالعلاقة الوطيدة بين الفساد وغسل الأموال والإرهاب والتطرف الفكري والديني. وقد أدت جائحة كوفيد-19 إلى زيادة الوضع سوأ من خلال خلق فرص جديدة للفساد.

[10] بان كي مون، الأمين العام الثامن للأمم المتحدة (2007-2016).

[11] منظمة الشفافية الدولية

تسعى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد دعما للهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة إلى مكافحة الفساد إلى توفير إطار عالمي مواحد لمكافحة الفساد بكل اشكاله.

الهدف 1 – القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

يقلل الفساد من حجم المساعدات التي تصل إلى الفقراء. الفقراء يفقدون نسبة أكبر من دخلهم بسبب الرشوة والابتزاز من قبل المجموعات الأخرى للحصول على حقوقهم.

الهدف 2 – القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة

نظرًا لأن الفساد يعيق الاستثمار وتطوير البنية التحتية، وتؤدي البيروقراطية إلى تمركز ثروة البلاد، وعدم التوزيع العادل على فئات المجتمع، يؤدي ذلك إلى سوء التغذية وعدم توفير مستوى لائق من الخدمات الصحية لطلاب المرحل التعليمية.

الهدف 3 – ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

في البلدان الأكثر فسادًا، تفتقر المستشفيات إلى الأدوية اللازمة بسبب الاختلاس أو اتفاقيات الشراء باهظة الثمن؛ يعتمد الوصول إلى الأسرّة أو الرعاية على مدى الاستعداد للدفع، حتى في البلاد التي تدعي تقديم رعاية صحية مجانية ظاهريًا.

الهدف 4 – ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع

المسؤولون الفاسدون يتقاضون "رسوم التسجيل" أو "رسوم الصيانة" غير المشروعة للحصول على التعليم العام "المجاني"، مما يعني استبعاد الأسر الغير قادرة على الدفع. وأيضا يتم تعيين المعلمين على أساس علاقاتهم السياسية أو المحسوبية او الرشوة، وبالتالي فإن جودة التعليم تكون أقل مما ينبغي. ويتم اختلاس الأموال التي يدم دفعها خارج المنظومة المالية التعليمية، لذا فإن المعلمين المخلصين يفتقرون إلى الموارد والمواد والبنية التحتية اللازمة.

الهدف 5 – تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

النساء هن ضحايا بشكل غير متكافئ في العمل لبعض الوظائف بين الجنسين في بعض البلدان تستبعد النساء من هذه الوظائف وبالتالي من فرص العمل فى المجال الميداني.

الهدف 6 – ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة

تقوم بعض الشركات برشوة المفتشين للسماح لها بإلقاء المواد الكيميائية بطريقة غير قانونية بدلاً من التخلص منها بأمان. تقوم الشركات والمزارع بالرشوة أو الضغط على المشرعين لعدم صياغة قوانين صديقة للبيئة. جماعات الجريمة المنظمة "تفوز" في بعض الأحيان بعقود الصرف الصحي.

الهدف 7 – ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

تشترك جماعات الضغط العاملة في مجال النفط والفحم في عمليات الرشوة أو تبادل المنافع لمحاربة البرامج المصممة لتعزيز الطاقات البديلة.

الهدف 8 – تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية، يؤدي الاختلاس أو البيروقراطية إلى وجود بلدان غنية ذات مجتمعات الفقيرة ("المرض النيجيري") لأنه لا يتم بذل أي جهد لتوليد وظائف جيدة.

تحافظ السياسات الشعبية على بقاء البيروقراطية في الحكم، وتتمتع الشركات عبر الوطنية بالوصول إلى الموارد دون التزام يذكر أو لا تتحمل أي التزام بتوفير العمل اللائق للعمال المحليين. يسهل الفساد أيضًا غسيل الأموال، والعكس صحيح. في الملائة المالية/ الضريبية أو السلطات القضائية الخاصة بالسرية، فإن تدفقات كميات هائلة من العملات الصعبة تزيد من قيمة العملة المحلية، مما يؤثر سلبيًا على أنواع الصادرات الأخرى. (هذه الظاهرة شائعة في البلدان ذات المصدر الواحد ويشار إليها باسم "المرض الهولندي"؛ وليامز، 2011).

الهدف 9 – إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار

يقود الفساد (العمولات أو تضارب المصالح) الحكومة إلى دعم الصناعات الخاطئة والاضطلاع بمشاريع البنية التحتية غير الضرورية، بدلاً من تلك التي من شأنها دعم الزيادات في الإنتاجية.

الهدف 10 – الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

هناك حلقة مفرغة بين الفساد وعدم المساواة: فالمجتمعات الأقل مساواة أكثر فسادًا والمزيد من الفساد يسبب المزيد من عدم المساواة (أنت وخاجرام، 2005).

الهدف 11 – جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

الرشوة من صناعات البترول والفحم تقوض برامج تعزيز الطاقة النظيفة. تولّد صناعة البترول وحدها مليارات الدولارات من الرشاوى والاختلاس في العديد من البلدان، لذلك توجد حوافز قليلة للتخلي عن النفط (مكفيرسون ومكسيرايج، 2007).

الهدف 12 – ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

يشوه الفساد قوى السوق، بحيث يتم إنتاج واستهلاك الأنواع الخاطئة من السلع والخدمات. في بعض الحالات، يضمن الفساد الاحتكارات التي من خلالها تشجع المنافسة الإنتاج الأكثر مسؤولية.

الهدف 13 – اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره

يسمح الفساد للشركات والأفراد بالتلويث بما يتجاوز الحدود القانونية، واستغلال الموارد (مثل الأشجار والألغام) بما يتجاوز الحد المستدام.

الهدف 14 – حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

يساهم الفساد في الصيد الجائر وتدمير الموائل وإلقاء المواد الكيميائية أو غيرها من المواد في البحر.

الهدف 15 – حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

قطع الأشجار بالشكل غير القانوني يدمر الموائل. الإغراق غير المشروع للمواد الكيميائية يضر بالنظم الإيكولوجية.

الهدف 16 – التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

الفساد يعيق تنفيذ النظم القضائية وشرعية الحكومة؛ حيث يمكّن ويغذي الجريمة المنظمة والإرهاب؛ ويسمح بانتهاك حقوق الإنسان دون عقاب.

الهدف 17 – تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

يجب أن تعمل البلدان معًا لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والحكم الرشيد، وفق ما هو منصوص عليه كذلك في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.(UNCAC)

ثالثا: بعض طرق مكافحة الفساد

- الفساد لا يتعلق بمعطى ومتلقى الرشاوى بل بالناس وخاصة الفقراء الذين يتأذون عندما تهدر الموارد ولهذا السبب من المهم جدا فهم مختلف أنواع الفساد لتطوير المعالجات وأساليب المكافحة اللازمة.
- ان للشعب والمجتمع تأثير قوى في خلق قنوات تتيح للمواطنين الأدوات المناسبة للمشاركة والحوار مع حكوماتهم وتحديد الأولويات والمشاكل وإيجاد الحلول.
- إيقاف طريقة العمل الروتيني لتغيير السلوك ورصد التقدم.
- الاستثمار في المؤسسات والسياسات والاليات والتحسين المستدام في كيفية تقديم الخدمات الحكومية يمكن من وضع قواعد واساسيات تسمح بالتغيير والتطوير مع الاستفادة القصوى من العمالة.
- إن معاقبة الفساد عنصر أساسي في أي مجهود تنفيذي لمكافحة الفساد.
- إبقاء المواطنين مشتركين في مكافحة الفساد على المستويات المحلية والوطنية والدولية والعالمية يؤدى الى تقليص حجم ونطاق الفساد.
- الاستفادة من التطور الإلكتروني الموجود للمشاركة فى التطوير والعمل على تقليل الخطاء.

- البلدان التي تعاني من الهشاشة المزمنة والصراع والعنف هي التي غالبا ما تكون أقل فى مستويات القوانين المكافحة والموجه لمكافحة الفساد. ويجب تحديد سبل الاستفادة من الموارد الدولية لدعم واستدامة الحكم العادل.
- يجب رصد أي استراتيجية جيدة وتقييمها باستمرار للتأكد من إمكانية تكييفها وتعديلها بسهولة مع ما يتناسب من الأوضاع على أرض الواقع.

التوصيـــــات

- ✓ منع الفساد ومكافحته من خلال التنفيذ الفعال لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- ✓ تعزيز وتنسيق برامج ومبادرات ومشاريع مكافحة الفساد على جميع المستويات (الوطنية والإقليمية) مع مشاركة مجموعة من أصحاب المصلحة والقطاع الخاص والمجتمع المدنى.
- ✓ إتاحة البيانات والمعلومات المتعلقة بمنع الفساد ومكافحته لواضعي السياسات ومتخذي القرار والممارسين وغيرهم في الدولة.
- ✓ تقديم الدعم لمكافحة الفساد في مؤسسات الدولة. ليكون أكثر تناسبا مع مهام واحتياجات المصلحة الوطنية للدولة.
- ✓ تقديم المشورات لجميع الجهات العاملة في الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص وإتاحة المشاركة لهم في صياغة التشريعات والسياسات.
- ✓ التشاور والمشاركة المباشرة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني وإشراكهما، فيما يتعلق بتقييم مدى الفساد وأثره وفي وضع الاليات للوقاية.
- ✓ إقامة ورش عمل ومؤتمرات وغيرها من الوسائل التعريفية، وتوفير أدوات ومناهج تدريبية، وتوفير المساعدات الفنية لكل الاطراف العامة والخاصة.
- ✓ زيادة قدرة مؤسسات مكافحة الفساد في الدولة للقيام بفعالية بدورها.
- ✓ زيادة قنوات الاتصال بين المؤسسات القضائية واللجنة الوطنية لمكافحة الفساد.
- ✓ زيادة التوعية والمعرفة لدى المواطن لفهم مدى تأثير الفساد على مستوى المعيشة كيفية محاربته.

❖ **توصيات اللجنة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد فى تقاريرها لسنه (2019-2022) و(2014-2018)**

- ✓ تلعب الحكومة المصرية دورًا كبيرًا في الاقتصاد لمكافحة الظروف الاقتصادية وتوفير مناخ أفضل للحياة الاقتصادية للأفراد والشركات. هذا الدور الواسع أمر بالغ الأهمية ولكنه يزيد أيضًا من فرص الفساد.

- ✓ للمساعدة في ضمان أن الأموال والتدابير تصل الى الأشخاص الذين هم في أشد الحاجة إليها، تحتاج الحكومة إلى تقديم تقارير شفافية، وعمليات تدقيق وفحص وإجراءات مساءلة ومحاسبة، وتعاون جيد مع المجتمع المدني والقطاع الخاص.
- ✓ يعيق الفساد النمو الاقتصادي المستدام والشامل. وله آثار ضارة منها تآكل النسيج المجتمعي، ان تشجيع المستثمرين وهي أولوية طويلة الأمد بالنسبة للدولة. ووضع سياسات تتناول قضايا الحوكمة والشفافية.
- ✓ لقد كانت التكاليف الاقتصادية للفساد لسنوات عديدة باهظة الثمن، وعلى الدولة اتخاذ تدابير لمعالجة الفساد بإصدار التشريعات والقوانين الصارمة في مكافحة الفساد والحد من انتشاره.
- ✓ لقد حافظ القطاع المصرفي على ثباته في مواجهة الصدمات المتوسطة، ولكنه سيتطلب جهودا مستمرة للحفاظ على السياسات الحذرة والتقدم في الإصلاحات الهيكلية لدعم هدف الحكومة المتمثل في تحقيق النمو المستدام وخلق فرص العمل على المدى المتوسط، وبفضل تشديد السياسة النقدية من قبل البنك المركزي والقيام بتغير سياسته النقدية في ظل ضغوط الطلب الى السيطرة على التضخم وتخفيضة، انا الحكومة ملتزمة بنظام سعر الصرف المعوم، وذلك يساعد على مرونة الجنيه المصري ونمو الاستثمار المباشر وبالتالي تخفيض نسب البطالة. التي ستؤدى في النهاية الى انخفاض معدلات الجريمة.
- ✓ يجب على الدولة تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي وذلك بتقديم دعم في نظام الشئون الاجتماعية استهدافا للمستحقين والافراد الأكثر فقرا.
- ✓ يتيح تحقيق الاستقرار الاقتصادي أساسا صلبا لتوسيع نطاق الإصلاحات الهيكلية على نحو يجذب الاستثمارات ويرفع النمو ويخلق وظائف للعمالة. وينبغي أن تهدف جهود الإصلاح إلى تحسين تخصيص الموارد في الاقتصاد وتعزيز مناخ الأعمال لتنمية القطاع الخاص. وفي هذا الصدد، تتمثل أولويات مصر في إصلاح الإطار التنظيمي، ودعم المنافسة وتحسين فرص الحصول على التمويل والأراضي، وتعزيز الحوكمة والشفافية في المؤسسات المملوكة للدولة ومكافحة الفساد، وزيادة مشاركة النساء والشباب في سوق العمل".
- ✓ مع الضغوط الاقتصادية وبطء حركة التجارة، تحتاج الحكومة الى منع التهرب الضريبي بكافة صوره وإهدار الأموال وفقدانها بسبب الفساد.

- ✓ ان الأزمات تظهر ثقة الشعب في الحكومة ومؤسساتها، ويصبح السلوك الأخلاقي أكثر ظهورا، وقد كان الطلب على الخدمات الطبية مرتفعا اثناء جائحة كوفيد 19 وظهر ضعف المنظومة الطبية ومدى هشاشتها نتيجة للفساد الموجود في المنظومة وذلك أعاق قدرة الدولة على المواجهة والاستجابة بفعالية للأزمة، مما يعمق الأثر لدى المواطن المصري، ويهدد بفقد التماسك السياسي والاجتماعي.
- ✓ لقد اظهرت جائحة كوفيد-19 وضوح وزيادة مظاهر عدم المساواة والفقر التي كانت موجودة من قبل، واظهرت أهمية مؤسسات الأمان والتضامن الاجتماعي العام والخاص. وكشفت الجائحة عن عدم المساواة في الحصول على الخدمات الأساسية – كالرعاية الصحية، والتعليم عالي الجودة، والبنية التحتية الرقمية – والتي تسببت فى ظهور فجوات الدخل بصورة وقحه. ويتعين أن تهدف السياسات الحكومية المقبلة إلى إعطاء كافة طبقات المجتمع في الحصول على خدمات طبية ممتد وجيدة طوال الحياة، عن طريق نظام خدمات صحية عامة عالية الجودة. وسيتطلب هذا زيادة الانفاق وتحسين مستوى الخدمات الطبية مع العمل زيادة النمو في الخدمات المجتمعية.
- ✓ ان إساءة استخدام الوظيفة العامة لتحقيق مكسب خاص – يشوه صورة الدولة امام المجتمع ويعيق النمو الاقتصادي المستدام. فالفساد يساعد على التهرب من الضرائب، في حين ان تجار وممولين اخرين يقومون بدفع ضرائهم وقد تكون أكثر. وتؤدي خسارة الإيرادات إلى الحد من قدرة الحكومة على توفير الإنفاق والالتزام بواجباتها. وأيضا تتأثر جودة الخدمات العامة والبنية التحتية ويعيق الفساد الثقة في الحكومة ويقود إلى زعزعة الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

<u>دور القطاع الخاص</u>

- ✓ يجب على الحكومة المصرية ان تشجع على نمو القطاع الخاص، لأنه هو المصدر الواقعي الوحيد لخلق فرص للعمل.
- ✓ تهيئة مناخ أعمال يتسم بالبساطة والشفافية والاحترام، حتى تستطيع المؤسسات الصغيرة أن تنمو لتصبح متوسطة الحجم بل وتصبح شركات كبيرة.
- ✓ وزيادة اليقين التنظيمي الذي يشجع على المنافسة.
- ✓ تخفيف دور القطاع العام في الاقتصاد، وخاصة في قطاعي الأعمال والتجارة، لإتاحة الفرصة لنمو القطاع الخاص وتخفيف الضغوط على رواد الأعمال من دخولهم منافسة لا يمكنهم الفوز فيها مع القطاع العام.
- ✓ اتخاذ الإجراءات الكافية لخلق مرونة فى سوق العمل بما يتيح للشباب العثور على الوظائف.

- ✓ وتخفيض الحواجز غير الجمركية والحماية للصناعات المحلية حتى تتمكن الشركات المصرية من الاندماج في سلسلة العرض العالمية، والتوسع لتأخذ نصيبا أكبر في السوق العالمية.
- ✓ وإقامة نظام اقتصادي قائم على العدالة وخال من الفساد.

وحتى تتمكن مصر من إقامة اقتصاد قوى، وتلبية تطلعات شبابها، ورفع مستويات المعيشة والخفض من الفساد.

للقضاء على الفساد في مصر، يجب ان نعمل على زيادة الشفافية والمساءلة والنزاهة وإرساخ المبادئ والاسس السليمة في جميع مراحل التعليم، وعلى جميع المستويات وفي جميع قطاعات المجتمع.

المصادر و المراجع :-

- خطة التنمية المستدامة لعام 2030 سبتمبر 2015.
- المعهد الدنماركى لحقوق الانسان .
- اتفاقية الأمم المتحدة مكافحة الفساد نيويورك 2004.
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنطمة عبر الوطنية والبروتكولات الملحقة بها ديسمبر 2000.
- الأمم المتحدة الاتفاقية الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور .

في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها* يونيه 1998.

- **10 WAYS TO FIGHT CORRUPTION**
- **ROSE-ACKERMAN SUSAN: CORRUPTION AND GOVERNMENT: CAUSES CONSEQUENCES AND REFORM CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS U.K,1999**
- https://sdghelpdesk.unescap.org/e-learning/anti-corruption-cont ext-2030-agenda-sustainable-development
- https://sdg.humanrights.dk/ar/instruments/overview/list
- https://intelligence.weforum.org/topics/a1Gb0000000pTDZEA2

روابط هامة

الأجهزة الرقابية	الموقع الإلكتروني
هيئة الرقابة الادارية	http://www.aca.gov.eg/arabic
الجهاز المركز للمحاسبات	http://www.asa.gov.eg
الجهاز المركزى للتنظيم و الادارة	http://www.caoa.gov.eg/WebForms
هيئة النيابة الادارية	http://www.ap.gov.eg/
ادارة الكسب غير المشروع	http://moiegypt.gov.eg/arabic
ادارة مكافحة جرائم الاموال العامة	http://www.moiegypt.gov.eg/arabic
وحدة مكافحة غسيل الاموال	http://www.mlcu.org.eg
الهيئة المصرية العامة للرقابة المالية غير المصرفية	http://www.efsa.gov.eg/jtags/efsa_ar
اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة الفساد	http://www.ncccc.gov.eg/Pages_ar